

٢٩ يونيو ٢٠٠٦

للتاريخ.. ليس إلا

ليسمح لي الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس البرلمان المصرى حاليا ورئيس البرلمان الدولى سابقا، ان اتحفظ على عبارته الساخنة والتي أشعلها من فوق المنصة وليس من فوق المنبر، وهناك فرق، متهما فيها زملاءه النواب بتلويث فكر القضاة ولذا لمجرد انهم عقدوا لقاء ثنائيا مشتركا.

اتحفظ وأنا أدرك جيدا ان الدستور يرفض محاسبة النائب - فما بالك اذا كان هو الرئيس - على ما يبديه من آراء وأفكار تحت القبة، فهي حصانة اخرى تقف عائقا - حتى - امام التحفظ.

لكنى معرفتى بشخصية الدكتور سرور الذى لا يكابر وهو يرسى التقاليد البرلمانية، فضلا عن الرجل، وقد كنت قريبا جدا منه لفترة طويلة ظل خلالها يكافح من اجل تدريس مسادة الاخلاق للسياسيين، بعدها انتقل من موقعه وزيرا فى التربية والتعليم الى رئاسة مجلس الشعب، إلا انه ضرب المثل فى التسامح السياسى حينما عفا عن اذ خصومه وهو محام زميل بمجرد الحكم عليه بالحبس فى قضية سب وقذف رئيس البرلمان.

هذه المعرفة الواسعة بشخصية نائب السيدة زينب تجعلنى أتقدم إليه باقتراح برغبة تقضى بالآتى: يجب على الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان ينتهز اقرب فرصة فى جلسة عامة مقبلة ليطلب فيها من اعضاء المجلس جميعا التصويت على شطب عبارة الاتهام للنواب بتلويث فكر القضاة فى كلمسة رئيس المجلس من المضبطة.

ولن ينسى الدكتور سرور بالطبع - بعد ان ينال حقه من التصفيق الطويل المعتد الذى يحظى به الزعماء والرؤساء تحت القبة - ان يسجل فى هامش المضبطة نص الكلمة المشطوبة للتاريخ ليس إلا.

التاريخ الذى يؤكد للأجيال ان رئيس البرلمان ليس منزها ولا معصوما عن الخطأ، وان من أولى واجباته ان يبادر بالرجوع الى الحق والاعتراف بالخطأ، وعلان الاستعداد للامتثال والخضوع للمساءلة.

وما دمنا نتحدث عن التاريخ البرلماني، فإن هناك رغبة كانت تتعاظم يوما بعد يوم فى اعمق المنصة البرلمانية بضرورة التحلى بأخلاق التسعان مع المنصة انفسانية احترامنا لتسريعية الدستورية، التى هي اساس الحكم وهي تعلق كل الارادات والسلطات.. وحتى لا يتحول مجلس الشعب من سلطة الى سلطان!

محمود معوض